E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/AC.51/1998/L.7/Add.1
26 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الثامنة والثلاثون
١-٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (الجزء الأول)

مشروع تقرير

المقرر: السيد توماس شليزنغر (النمسا)

إضافة

مسائل البرنامج

أداء برنامج الأمم المتحدة عن فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

١ - نظرت اللجنة، في جلستيها ١٩ و ٢٠ المعقودتين في ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨، في تقرير الأمين العام عن أداء برنامج الأمم المتحدة عن فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (A/53/122 و Add.1).

٢ - وعرض ممثل الأمين العام تقرير الأمين العام وأجاب عما أثاره الأعضاء من استفسارات أثناء نظر اللجنة في التقرير.

ألف - المناقشة

٣ - أعرب عن القلق إزاء تأخر تقديم التقرير. وأشير إلى أنه وفقا للقاعدة ٦-٣ من القواعد والأنظمة التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية لرصد تنفيذ الميزانية وطرق تقييمها، ينبغي تقديم تقرير أداء البرنامج إلى جميع الدول الأعضاء قبل نهاية الربع الأول من السنة التي تعقب فترة سنتي الميزانية.

٤ - وأعرب عن التقدير فيما يتعلق بنوعية التقرير ونهجه التحليلي في تحديد معنى الكم الهائل من البيانات التي جرى جمعها. كما أعرب عن التقدير للنهج المبتكر الذي اتبعته الأمانة العامة في استعراض

أداء البرنامج في سياق الخطة المتوسطة الأجل. وذكر في ذلك الصدد أنه سيكون من المفيد أن تتضمن تقارير أداء البرنامج مستقبلا تحليلا للخطة السارية مع إشارات أوضح للتغييرات المستحدثة في الخطط السابقة. وأعرب عن رأي مفاده أن معيار معدل الأداء لا يتسم بالوضوح؛ إذ يشار أحيانا إلى عدد أشهر العمل دون قياس نوعية العمل. ونظرا للطبيعة المستمرة لمعظم أنشطة الأمم المتحدة، أعرب عن رأي مفاده أن مثل هذا التحليل يمكن أن يوفر صورة أفضل للاتجاهات السائدة في أنماط التنفيذ على مدار عدد من السنوات، ويمكن أن تستخدم في إسقاطات الأداء المتوقع خلال الخطة المتوسطة الأجل التالية التي تغطي الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥.

٥ - وأعربت آراء عن المعدل المرتفع عموما للتنفيذ، الذي بلغ ٨٠ في المائة. وأعرب عن الترحيب بالتحسين في الإنتاجية، وبخاصة في إنجاز خدمات الهيئات التداولية، وأثني على مديري البرامج والموظفين لنجازهم معدل تنفيذ مرتفع خلال فترة شهدت تغييرات واسعة في المنظمة، وتميزت بحدة القيود المفروضة على الميزانية وباستمرار جهود الإصلاح. وأعرب أحد الآراء عن عدم وجود أدلة على أن عملية الإصلاح وإعادة التشكيل قد أثرت على التنفيذ عموما من حيث كمية النواتج المنجزة خلال الفترة قيد النظر. غير أنه أعرب أيضا عن القلق من أن التنفيذ ربما يكون قد تحقق على حساب النوعية، وأن العدد الإجمالي للنواتج كان ينخفض بصورة مطردة على مدار فترة الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٧-١٩٩٢. وذكر أيضا أن التقرير لم يتضمن معلومات تؤكد هذا الرأي. ولوحظ في ذلك الصدد أيضا أنه كان هناك تباين واسع فيما بين البرامج من حيث التنفيذ. وأعرب عن القلق من أن بعض أبواب الميزانية قد حظيت بمعاملة استثنائية وتفضيلية فيما يتعلق بالتخفيضات المطلوبة في قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥. وأعرب عن رأي يقول إنه حتى في بعض الأبواب التي تعاني من القيود المفروضة على الموارد، لم يتحقق التكافؤ في المعاملة وجرى تبديل الأولويات دون إبلاغ الجمعية العامة أو الحصول على موافقتها المسبقة. وأعرب عن القلق إزاء ما ورد في الفقرة ١٦ من التقرير (A/53/122) من أن ثلثي البرامج المنهاة قد حدث في اللجان الإقليمية الخمس وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وإدارة الشؤون الإنسانية مجتمعة.

٦ - وأعرب عن التأييد للاقتراح الوارد في الفقرة ٦١ من التقرير بإعادة النظر في القواعد المالية للتأكد من أنها توفر لمديري البرامج ما يحتاجونه من مرونة ليتمكنوا من الاضطلاع بمسؤولياتهم، وذكر أن ذلك ينبغي أن يقترن بمزيد من تفويض السلطة اللازمة لإدارة الموارد البشرية فضلا عن الموارد المالية. وأعرب عن رأي يقول بأن تفويض السلطة ينبغي أن يقترن بوجود نظام فعال للمراقبة الداخلية والإشراف على البرنامج.

٧ - وأعرب عن القلق إزاء إنهاء النواتج نتيجة للتخفيضات المطلوبة في قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠. وأشير إلى أن الجمعية العامة قررت، في الفقرة ٦ من الجزء الثاني، ألا تؤثر الوفورات المقترحة على التنفيذ التام للبرامج والأنشطة المأذون بها. وأعرب عن رأي مفاده أن القيود المفروضة على الموارد حددت باعتبارها السبب الرئيسي لانخفاض معدلات الأداء، غير أن دور مديري البرامج في تحقيق معدلات الأداء

لم يدرس. وأعرب عن رأي مفاده أن الانخفاض البالغ ١٤ في المائة المبلغ عنه في التنفيذ نتيجة لتدابير الوفورات لا يعكس سوى الأثر المباشر، وأن الآثار غير المباشرة ستكون أعلى بكثير إذا أخذت في الاعتبار الشواغر الناشئة عن القرار ٢١٤/٥٠، وأخذا في الحسبان أن ٥٢ في المائة من النواتج غير المنفذة تقع في برامج فرعية عالية الأولوية. وأعرب عن رأي مفاده أن الجمعية العامة لم توافق على تدابير الوفورات، وإنما هي مطلوبة بموجب القرار ٢١٤/٥٠ ريثما يتم النظر في تقرير الأمين العام عنها واعتماده؛ ومع ذلك، فقد مضى الأمين العام قدما في تنفيذ التدابير. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن أثر تدابير الوفورات يبدو متركزا في بعض أبواب الميزانية. فبعض المجالات في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد عانت فيما يبدو أكثر من غيرها من مجالات الميزانية. وكما أشير في الفقرة ١٧ من التقرير على سبيل المثال، استأثرت اللجان الإقليمية الخمس بنسبة ٧٠ في المائة من النواتج المنهاة نتيجة للقرار ٢١٤/٥٠.

٨ - وأعرب عن رأي مفاده أن الإصلاحات الإدارية والتنظيمية التي كانت تجري في معظم فترة السنتين، بهدف تحسين الإدارة من خلال إنشاء نظام للمسؤولية والمساءلة في كافة أنحاء المنظمة، كان يمكن أن يتوقع أن يخفف من الآثار السلبية الناجمة عن تنفيذ القرار ٢١٤/٥٠ وأن يعوض جانبا منها.

٩ - وأعرب عن القلق إزاء معدل الشغور المتوسط البالغ ١٣ في المائة وإزاء المعدلات الأعلى بكثير من بعض أبواب الميزانية، والتي تتجاوز المعدل الذي وافقت عليه الجمعية العامة الذي يبلغ ٦,٤ في المائة. وجرى الإقرار بأن ارتفاع معدلات الشغور لم يترك فيما يبدو أثرا سلبيا على أداء البرنامج. غير أنه أعرب عن القلق إزاء استخدام الوظائف الشاغرة في الاستعانة بالخبراء الاستشاريين والتعيينات القصيرة الأجل. وأعرب عن آراء مفادها أن أسلوب الاستعانة بالخبراء الاستشاريين ليس بالعلاج المناسب نظرا لطول وتعقيد إجراءات التعيين في المنظمة. وفي ضوء ذلك، ذكر أيضا أنه يمكن زيادة الإنتاجية أكثر من ذلك إذا ما تم تبسيط وترشيد عملية التعيين وغيرها من الإجراءات الإدارية.

١٠ - وأعرب عن القلق إزاء تبديل الأولوية من تخفيض العرض إلى تخفيض الطلب، وإزاء انخفاض الأداء في مجال منع الاتجار غير المشروع في المخدرات في الباب ١٤. وطرحت استفسارات فيما يتعلق بتأكيدات ممثل مكتب خدمات المراقبة الداخلية أن نوعية البرامج قد تأثرت بتدابير الوفورات، وأن تلك التدابير تتركز بشدة في أبواب معينة من أبواب الميزانية، وأن ذلك ينبغي أن يكون جزءا من النتائج والاستنتاجات في تقرير المكتب.

١١ - وأعرب عن القلق إزاء الاعتماد على الموارد الخارجة عن الميزانية في تنفيذ برنامج العمل العادي. وأعرب عن رأي مفاده أن هذا الأسلوب لا يمكن أن يستمر على المدى الطويل، وبخاصة إذا ما حدثت تخفيضات كبيرة مستقبلا في التمويل من الموارد الخارجة عن الميزانية. وأشير مع القلق إلى الانخفاض الحاد في الموارد الخارجة عن الميزانية، وبخاصة بالنسبة لمركز التجارة الدولي ولمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ومن الضروري معالجة هذه المسألة لكفالة توفر مصدر مضمون ويمكن التنبؤ به للتمويل بحيث لا تتأثر الأنشطة المأذون بها مستقبلا. وجرى التشديد على

ضرورة الرصد الدقيق لحجم هذه الموارد وتكوينها، فضلا عن استخدامها، لضمان أن تكمل وتعزز مقاصد وأهداف الأنشطة المأذون بها. وأعرب عن القلق إزاء انعدام المعلومات المركزية عن الموارد المتحققة من الصناديق الاستئمانية أو صناديق التعاون التقني وعن عدد الوظائف المنشأة اعتمادا على تلك الصناديق.

١٢ - وفيما يتعلق بالفقرة ٥٨ (ج) من التقرير، أعرب عن القلق إزاء سبب عدم نقل الموارد إلى المجالات أو البرامج الفرعية العالية الأولوية لضمان التنفيذ الكامل لتلك البرامج العالية الأولوية. ولوحظ أيضا أن الخروج عن الالتزامات المبرمجة لم يكن دائما مبررا تبريرا كاملا في التقرير. كما أثيرت تساؤلات بشأن ما تتمتع به الأمانة العامة من سلطة في الخروج بدرجة كبيرة عن الأنشطة المبرمجة التي وافقت عليها الجمعية العامة.

١٣ - وأعرب عن رأي مفاده أن منهجية الإبلاغ عن أداء البرنامج لم تعد تلبي احتياجات المنظمة. وجرى التأكيد على أن عمل الأمم المتحدة ونجاحها في تنفيذ الولايات لا يمكن أن يتحققا إلا من خلال تحليل أرقى لأداء البرنامج.

١٤ - وأعرب عن التأييد للملاحظات الواردة في الفقرة ٦٥ من التقرير والمتعلقة بالآثار التي يمكن أن تترتب على استحداث عملية للميزنة تستند إلى النتائج في عملية رصد الأداء. غير أنه أعرب أيضا عن القلق من أن الإشارة الواردة في التقرير إلى مفهوم عملية الميزنة التي تستند إلى النتائج هي إشارة سابقة لأوانها، حيث أن العملية لم تناقش بعد في الجمعية العامة.

١٥ - وأعرب عن رأي مفاده أن حجم العمل/الأشهر للموظفين الفنيين كمؤشر على استخدام الموارد ليس كافيا لبيان الصورة العامة لتنفيذ البرنامج لهذه المنظمة، وبخاصة فيما يتعلق باستخدام الأموال وصرفها. ومن ثم، ينبغي أن يتضمن التقرير المقبل عن أداء البرنامج أرقاما تأشيرية عن الأموال المستخدمة في إطار البرامج التي تم تنفيذها.

١٦ - وفيما يتعلق بالتعاون على الصعيد دون الإقليمي، أثير تساؤل إزاء النهج الانتقائي المتمثل في تقديم المساعدة إلى مبادرة التعاون الاقتصادي بين بنغلاديش والهند وسري لانكا وميانمار وتايلند، وهو ما كان ينبغي أن يتم من خلال المنظمة الإقليمية الممثلة للأمم المتحدة.

باء - الاستنتاجات والتوصيات

١٧ - أثنت اللجنة على الجهود التي بذلت من أجل تحسين نوعية التقرير واستعراض الأداء في سياق الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧. واستنتجت اللجنة أنه ينبغي إعطاء مزيد من الاهتمام في تقارير الأداء التي تقدم مستقبلا لعملية التحليل النوعي من أجل بيان الإنجازات التي تحققت في تنفيذ الأنشطة البرنامجية.

١٨ - وأقرت اللجنة بضرورة وجود نظم فعالة على المستوى الحكومي الدولي ومستوى الإدارات للتأكد من مطابقة الأنشطة للولايات المحددة في الخطة المتوسطة الأجل والميزانيات البرنامجية، كما أقرت بضرورة رصد وتقييم نوعية الأداء. وفي ذلك الصدد، أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات لكي تنظر فيها اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين، عن الوسائل التي يمكن بها كفالة التنفيذ التام للبرامج والأنشطة المطلوبة والتأكد من نوعيتها فضلا عن تقييمها وإبلاغ الدول الأعضاء عنها بصورة أفضل.

١٩ - وأشارت اللجنة إلى أنه، خلال فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، كانت هناك قيود ناشئة عن حالات عدم التيقن من الناحية المالية بسبب تخفيض الموارد التي طلبتها الجمعية العامة بقرارها ٢١٤/٥٠، وإلى ضرورة معالجة متطلبات الولايات والتحديات الجديدة لإنجاز البرامج المطلوبة مع العمل في الوقت نفسه على إصلاح الهياكل وطرق العمل.

[٢٠ - وفي سياق ارتفاع معدل الشواغر، أشارت اللجنة إلى الفقرة ٢٢ من قرار الجمعة العامة ٢٢٠/٥٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.]

٢١ - وأكدت اللجنة على أهمية وجود معلومات مركزية فعالة عن الموارد الخارجة عن الميزانية. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية لدعم أنشطة ينبغي أن تمول من الميزانية العادية. ولاحظت اللجنة أن عدم توفر الموارد الخارجة عن الميزانية المطلوبة يؤثر سلبا على إنجاز البرامج في بعض المناطق.

٢٢ - وأشارت اللجنة إلى ما ورد في الفقرة ٦٢ من التقرير من أن ٥٧ ناتجا كانت قد رحلت من فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، أجلت مرة أخرى إلى فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. واتفقت اللجنة على أن توصي بأن تنظر الجمعية العامة في هذه المسألة في سياق نظرها في تقرير الأداء البرنامجي في دورتها الثالثة والخمسين، على أساس معلومات توفرها الأمانة العامة، تتضمن بيانا بالأسباب التي أدت إلى التأجيل ورأي الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة في اقتراح الجمعية العامة بإلغائها.

٢٣ - ووافقت اللجنة على ما خلص إليه التقرير بشأن الحاجة إلى تنسيق أكثر فعالية على مستوى الإدارات والمنظمات كوسيلة للتقليل من التداخل والازدواجية في الأنشطة البرنامجية. ومن ثم، أوصت اللجنة أن يتم التنسيق العام لعمل المنظمة بعد صياغة البرامج.

- - - - -